وزارة الشؤون الاجتماعية

بمقتضى أمر حكومي عدد 955 لسنة 2018 مؤرخ في 16 نوفمبر 2018.

كلفت السيدة حميدة الرايس حرم التويتي، مستشار المصالح العمومية، بمهام مدير عام التعاون الدولي في مجال الهجرة بالمصالح الخصوصية بكتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج بوزارة الشؤون الاجتماعية.

بمقتضى أمر حكومي عدد 956 لسنة 2018 مؤرخ في 16 نوفمبر 2018.

كلف السيد سمير المسلماني، مستشار المصالح العمومية، بمهام مدير عام التخطيط والمتابعة بالمصالح الخصوصية بكتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج بوزارة الشؤون الاجتماعية.

وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمى

بمقتضى أمر حكومي عدد 957 لسنة 2018 مؤرخ في 16 نوفمبر 2018.

أنهيت مهام السيد فتحي المثناني المدير العام لمركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات، وذلك ابتداء من 10 أكتوبر 2018.

وزارة الشؤون الثقافية

بمقتضى أمر حكومي عدد 958 لسنة 2018 مؤرخ في 16 نوفمبر 2018.

سمي السيد علي مصابحية، متصرف رئيس، رئيسا لديوان وزير الشؤون الثقافية وذلك ابتداء من 3 أكتوبر 2018.

بمقتضى أمر حكومي عدد 959 لسنة 2018 مؤرخ في 16 نوفمبر 2018.

كلفت السيدة آمال الزريبي حرم حشانة، متصرف عام، بمهام رئيسة وحدة التصرف حسب الأهداف بوزارة الشؤون الثقافية لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة.

عملا بمقتضيات الفصل 5 من الأمر عدد 3503 لسنة 2014 المؤرخ في 17 سبتمبر 2014، تسند للمعنية بالأمر خطة وامتيازات مدير عام إدارة مركزية.

بمقتضى أمر حكومي عدد 960 لسنة 2018 مؤرخ في 16 نوفمبر 2018.

أنهيت تسمية السيدة آمال الزريبي حرم حشانة، متصرف عام، بصفة مكلفة بمأمورية بديوان وزير الشؤون الثقافية ابتداء من 3 أكتوبر 2018.

بمقتضى أمر حكومي عدد 961 لسنة 2018 مؤرخ في 16 نوفمبر 2018.

أنهيت تسمية السيدة آمال الزريبي حرم حشانة، متصرف عام، بصفة رئيس ديوان وزير الشؤون الثقافية ابتداء من 3 أكتوبر 2018.

وزارة شؤون الشباب والرياضة

بمقتضى أمر حكومي عدد 962 لسنة 2018 مؤرخ في 13 نوفمبر 2018.

أنهيت تسمية السيدة مليكة العمري، مستشار مساعد بدائرة المحاسبات، بصفة مكلف بمأمورية بديوان وزيرة شؤون الشباب والرياضة ابتداء من 1 أكتوبر 2018.

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

أمر حكومي عدد 963 لسنة 2018 مؤرخ في 13 نوفمبر 2018 يتعلق باستغلال المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر العلي المؤرخ في 18 جوان 1918 المتعلق بالتصرف والتفويت في أملاك الدولة العقارية الخاصة،